رؤية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

منظمة التحرير الفلسطينية

الواقع والآفاق

مروان عبد العال

بداية، أشكر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إتاحته الفرصة لنا بأن نطل من نافذته عليكم لإبداء وجهة نظرنا في مناسبة إنشاء **منظمة التحرير الفلسطينية**، لنقرأ تقيماً لتجربتها وآفاق الحلول، لتطوير بناءها وآدائها وحالها وبمناسبة تأسيسها.

يعتبر موضوع م.ت.ف من أكثر العناوين حساسية وبالتالي يحتاج إلى درجة وافرة من الرصانة والعلمية والمسؤولية، وربما أن مدى عمر منظمة التحرير الفلسطينية الزمني، امتلأ هو الآخر بسجالات ونقاشات لم تتوقف ولن تتوقف لأن الحالة الفلسطينية مرتبطة بتطور العملية التاريخية ومحكومة بتطور الصراع وشروطه الموضوعية، والمراحل التاريخية التي يمر بها.

لذلك ننطلق من الواقع القائم وليس المرتجى عملاً بمنطق السياسة بطرح ما يجب أن يكون، دون أن ننسى إننا ننطلق مما هو كائن، حتى لا ننزلق إلى صيغة ما يجب أن يكون رغماً عن ما هو كائن، هي القاعدة التي تحمى من الوقوع في المزيد من الإرباك، أي قاعدة الفكر والسياسة، معيارها في النظر لمثل هذا العنوان... ميزان القوى أولاً وأهداف ومصالح الشعب الفلسطيني ثانياً. لذلك أول الأسئلة التي تطرح نفسها علينا هي:

كيف نفهم م.ت.ف؟

إن الحضور القوي للوطنية الفلسطينية في الضمير الجمعي الفلسطيني باعتباره تحدياً موضوعياً، فرضته طبيعة العدو الاستئصالي، الذي وجد من حضور هذه الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية نقيضاً فعلياً لوجوده وشرعيته، لأن فلسطين لم تعرف في تاريخها قط شكلاً للسيادة في دولة، حيث انتهت حرب استقلالنا عام 1948 بالنكبة وما تبعه من أشكال لتدمير الشعب الفلسطيني وتشتته واستكمال الاحتلال عام 1967 وفرض صيغة لتبديد الهوية الوطنية وتذويبها والحاقها، لهذا ارتكز حضور التمسك بالهوية الوطنية وجدانياً وسياسياً في الفكر السياسي الفلسطيني.

لذلك ثمة إجماع تقريباً على أن م.ت.ف. هي أهم منجز تحقق في ظل الثورة الفلسطينية المعاصرة، رغم قيام م.ت.ف بالمعنى الرسمي قبل انطلاق الثورة، كرد سياسي على محاولات تبديد هوية ووحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغم كل الأخطاء التي حفلت بها تجربة م.ت.ف نقول أن م.ت.ف بميثاقها وببرنامج الإجماع الوطني هي الإطار الوطني الفلسطيني الجامع، التي استطاعت من خلال نضالات الشعب الفلسطيني وقواه المنظمة، من فرض نفسها كمعبر سياسي وقانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب وكيانيته وهويته، وبالتالي اكتسبت شرعية عربية ودولية معترف بها، وميّزت الجبهة الشعبية نظرتها لـ م.ت.ف. أربع زوايا في التعامل معها:

- **الرأس القيادي.**
- **المؤسسات.**
- **الميثاق والبرنامج.**
- **الهوية والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.**

وبهذا المعنى، فهي التعبير المادي والمعنوي عن المصالح الوطنية العُليا للشعب الفلسطيني، وليست مجرد إطار لوحدة قوى سياسية، وبالتالي إن الهبوط بالمستوى الوطني الجامع للمنظمة والمعبّر عن وحدة الشعب الفلسطيني، بدأ مع مسيرة استخدام التنظيمي الفئوي الضيق، وهذا تجلى من رؤية الفصيل الأكبر بالنظر لها، باعتبارها حامل تنظيمي وسياسي لبرنامجه الخاص، ومن حقه كونه الأخ الأكبر أن يمتلك الحق الحصري بالسيطرة على مقدراتها ومؤسساتها وقرارها، وكيف تجلت صورة الواقع بعد ذلك بالأبعاد والحقائق العملية التالية:

الحقيقة الأولى:

القوة الرئيسية المهيمنة وبفعل السياسة القاصرة، حوّلت المنظمة إلى مجرد إطار لتوفير الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص، ثم اندفعت لتلبي شروط ومطالب إسرائيل التي ركّزت على ضرورة تجريد م.ت.ف. من مضمونها وتكسير مؤسساتها لتصفية دورها ووظيفتها الوطنية. صارت الوحدة تعني الاندماج وليس التنوع. وحلت الأكثرية مكان الإجماع، وضربت صيغة الجبهة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني نحو حالة من التعايش والأحادية بمعنى أدق.

الحقيقة الثانية:

المعارضة. إن المظهر الرئيسي مع بعض الاستثناء، كان الانضباط بوعي أو بدونه لأصول اللعبة وتعاملت مع المنظمة كإطار لتنظيم عمل الفصائل وعلاقتها، وبالتالي استنزاف الصراع على "كوتا" ونظام "الزبائنية " وغاب الخطاب الموحّد، عبر التناقض من خلال بعدين:

الأول: كان يشد باتجاه البقاء والاستمرار في المنظمة.

الثاني: يدفع باتجاه النبذ والمغادرة.

تارة بالحديث عن الإصلاح من الداخل ومرات الإصلاح من الخارج، وعندما تعجز في الأولى تعود إلى الثانية.

الحقيقة الثالثة:

إن قوى اليسار الفلسطيني مثلت حالة مربكة ومأزومة، ولا يتعدى دورها المناشدة والتقدم ببعض المبادرات تحت عنوان: إعادة بناء م.ت.ف. وفي خضم الصراع، استكفت بتحقيق إرادتها في الموقف السياسي وأهملت المعركة الديمقراطية في البناء التنظيمي، كضمانة لتحقيق الموقف السياسي، لتجد نفسها وقد خسرت الحالتين السياسية والتنظيمية.

كيف نفهم إعادة البناء...

بناء، إعادة بناء، إصلاح، تغيير، تفعيل، تطوير، إعادة صياغة، إعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية هي من جملة المصطلحات التي تعكس في مضمونها مفهوماً لنقطة البدء. إن إصلاح النظام يتطلب أولاً وجود نظام، وأن تفعيل المؤسسة أو إعادة بناؤها، يحتاج إلى وجود مؤسسة. فالسؤال الذي يحمل تخوفاً لدى البعض.. هل نريد منظمة جديدة بحلة وروح وبناء جديد.. أم الحاجة تكمن في ترميم المنظمة القائمة؟ أي أن المنظمة الجديدة، تولد من قاعدة وجود منظمة أساساً، أم أنها بديلة لها.. هل سبيل التغيير المنشود يكون بغير الطريق الديمقراطي والقائم على القاعدة النسبية أم هو تجديد للقديم بصفقات فوقية وبحلة جديدة وعلى مبدأ الكوتا.

إن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية يقر بالمبدأ أن ثمة بناء يتطلب إعادة البناء أم أن لا بناء أصلاً ونحن ننطلق من الصفر.. أي من الأسس التي قامت عليها المنظمة، أم أن مسيرة المنظمة خرجت عن الأسس.. وتحتاج لتأسيس جديد؟!! ثم أن التأسيسي كان مشروطاً بظروف موضوعية لم تعد قائمة.

إن المسألة تحتاج إلى تجديد بنية المنظمة، أي تحويل النظام القديم إلى نظام جديد... وما بين القديم والجديد، فإن لوحة الواقع سجلت ثلاثة أبعاد، لا بدّ من أخذها كمعطيات للخلاف القائم.

- البعد الأول: الاستجابة السريعة والمتسرعة للشرط الإسرائيلي بإقرار تغيير ميثاق م.ت.ف. وإنهاء صلاحياتها عملياً والاستبدال المتدرج لشرعيتها الوطنية والتاريخية الفلسطينية والعربية والدولية، بشرعية المجلس التشريعي وسلطته التنفيذية، أي استبدال السلطة الفرعية بالنظام الأصيل، منظمة التحرير، بالإدغام مرة والاستبدال مرات، أي عدم الحفاظ على ما هو كائن أصلاً.

- البعد الثاني: الاستفاقة المتأخرة لأهل السلطة بعد خسارتها، بالعودة إلى ذات السياسة والذهنية الفردية بالحديث عن تفعيل المنظمة في سياق استخدامي ضيق لخدمة سياسة محددة تتعلق بالجديد الطارئ على النظام الفلسطيني، مما يجعل الحديث عن اتفاق حوارات القاهرة بإعادة بناء المنظمة حبراً على ورق. الإبقاء على ما هو كائن دون الذهاب إلى ما يجب أن يكون.

- البعد الثالث: هو موقف القوى الإسلامية من م.ت.ف وحالة الارتباك بين المنظمة القيادة والمنظمة المؤسسة والمنظمة البرنامج والمنظمة الهوية، مما يطرح حقيقة اعتراف فلسطيني لأول مرة بأن م.ت.ف ليست ممثلاً شرعياً.. وخاصة عندما يأتي من موقع قوة تمثيل السلطة ووصلت إليها بالخيار الديمقراطي، مما يعيد نغمة ثنائية السلطة/ المنظمة. والاعتراف بها مشروط بإعادة النظر بكل مكوناتها، أي الانطلاق مما يجب أن يكون وليس مما هو كائن.

لذلك دعونا نطرح سؤالاً: ما هي السياسة الصائبة للتعامل مع موضوع تطوير وتفعيل وتجديد م.ت.ف أمام الأزمات المستعصية والمشكلات الناشئة؟

لقد حسم اتفاق القاهرة بين الفصائل الفلسطينية، أن منظمة التحرير الفلسطينية معبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانيته الشرعية، وبهذا وبشكل غير مباشر، ضربت فكرتين خاطئتين: **الفكرة الأولى**، أن م.ت.ف أوفت قسطها للعُلى وأدت دورها التاريخي في مرحلة معينة، لأنها تعبير عن مرحلة تحرر وطني وديمقراطي مازالت تحكم التجربة الفلسطينية. **والفكرة الثانية**، إمكانية تشكيل بديل عن م.ت.ف برغم كل ما أصابها من شلل لاتزال تحظى بالاعتراف والشرعية العربية والدولية. ونحن نصبح أمام خيارين:

الخيار الأول: ترك المسألة برمتها تحت رحمة الواقع وإفساح المجال لحالة التفرد بالترسخ داخلها بمزيد من الاستئثار وتمثيل الشرعية. وبذلك نكون قد أخلينا ساحة من ساحات الفعل الوطني دون مجابهة.

الخيار الثاني: الذي ننحاز له بقوة في التعامل مع المنظمة ككيان للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعني أن المنظمة تبقى معبراً عن معاني ومضامين وحدة الشعب السياسية. وبالتالي فهي ومضامينها ميدان صراع القوى السياسية دون أن يصل ذلك الصراع إلى حدود المساس بها كوجود قانوني وإطار مؤسساتي.. والصراع من داخلها لإعادة بناءها، والحوارات الوطنية المنصبة في محاولات ترتيب البيت الفلسطيني هي سياسة صائبة كخط عام، فلا مبرر للانسحاب من المواجهة أو الاكتفاء بالسجال الفوقي. نحن ننطلق بأن المنظمة ليست ملكاً لفرد أو تنظيم، إنها ملك الشعب الفلسطيني.

إن ما أصاب مؤسسات المنظمة ودورها من ضعف وشيخوخة وتقادم، أثر سلبياً على مكانتها وقدرة مؤسساتها على القيام بالمهمات والدور القيادي والتمثيلي للمنظمة، مما يدعو إلى الإسراع في تفعيل مؤسسات المنظمة وتطويرها بإعادة بناءها على أساس برنامج وطني وديمقراطي، وبالانتخابات وفقاً لنظامها الأساسي وعلى أساس التمثيل النسبي حيثما أمكن ذلك، وبالتوافق الوطني الذي يحافظ على أوسع خيارات ديمقراطية ممكنة في المواقع التي يتعذر علينا إجراء الانتخابات فيها ليتعزز ويترسخ دور المنظمة ومكانتها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

<u>إرادة الحوار</u>:

آفاق الحل بالشروع بحوار وطني شامل، ينطلق من ثوابت وطنية ونواظم ومحددات، يمتلك أولاً إرادة حوار وليس إدارة حوار... لمواجهة الأخطار والصعوبات الداخلية والخارجية، وكمدخل عملاني للشروع في مهمة إعادة البناء، علينا ترسيخ المداخل الضرورية التالية:

إن المأزق الراهن تعيشه مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوناتها الوطنية والإسلامية واليسارية، وفيها يكمن روافع وشروط سياسية وطنية لوحدة الشعب الفلسطيني، لأن الاستراتيجية الصهيونية تسعى إلى تجزئة حقوقنا وشق وحدة الداخل– الداخل، والداخل- الخارج، وأن توحيد الشعب الفلسطيني والرد الوطني والضروري الآن.. هو توحيد الأداة النضالية وممثله الشرعي والوحيد وهو م.ت.ف.

طالما أن م.ت.ف هي قائدة نضال الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، فإن قوتها تكمن في إعادة بنائها وتفعيلها على أسس ديمقراطية تعددية وحدوية، جماعية بشراكة سياسية وتمثيل حقيقي لقوى وتجمعات وطاقات شعبنا الفلسطيني.

العلاقة بين السلطة والمنظمة. فالمنظمة هي المرجعية السياسية والوطنية العُليا للسلطة الفلسطينية. فمؤسسات السلطة يجب تمثيلها في مؤسسات المنظمة، وتخطئة كل السلوك السابق أو اللاحق بإحلال السلطة ومؤسساتها محل منظمة التحرير الفلسطينية.

أن يدرك الجميع بأننا مازلنا نعيش مرحلة تحرر وطني، نخضع لشروط وقوانين هذه المرحلة، فلا يمكن الحديث عن مفاهيم الدولة في ظل غيابها. قدرنا أننا مازلنا نصف دولة ونصف ثورة.. في مفهوم السلطة بحكومة برنامج القاسم المشترك، ومنظمة تحرير قاعدتها الإجماع الوطني. وأن التناقض الرئيسي ما بيننا جميعاً والاحتلال والمسؤولية الوطنية، تدفعنا نحو المشترك والمصلحة العُليا. فالقضية والحقوق والأرض والقدس في خطر.

<u>ولتحقيق ذلك نقترح ما يلي:</u>

الإسراع في تقديم مشروع تطوير وتفعيل المنظمة لاجتماع يرأسه رئيس اللجنة التنفيذية ويشارك فيه رئيس الوزراء ومكتبي المجلسين الوطني والتشريعي والأمناء العامون أو من يمثلهم.

تجميد أية مناقلات أو تعيينات أو ترقيات لا تمليها الضرورة في مؤسسات المنظمة ودوائرها وممثلياتها خلال هذه الفترة الانتقالية.

يتوّج هذا الحوار بالاتفاق على برنامج القواسم المشتركة، والخطة والآليات والمواعيد التي تنتهي بعقد المجلس الوطني الجديد، ويدعى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بمشاركة الجميع مع الأخوة الذين تبوأوا مواقع تمثيلية وقيادية، إثر انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة وفقاً للتقليد الذي سار عليه المجلس بعد قيام السلطة، لترسيم نتائج الحوار وبما يضمن عقد المجلس الوطني الفلسطيني الجديد خلال فترة لا تتجاوز نهاية هذا العام.

تشكيل قيادة موحدة كمرجعية قيادية داخلية فلسطينية مقررة لا تلغي أو تتجاوز دور وصلاحيات الهيئات والمؤسسات القيادية والتمثيلية.

لقد كانت الحاجة لتشكيل القيادة الموحدة ضرورة بحكم وجود عدد من القوى الفلسطينية خارج الأطر القيادية والتمثيلية لـ م.ت.ف، وقد تضاعفت الحاجة هذه القيادة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة والوضع الخاص الذي نشأ عنها، وهي قيادة مؤقتة إلى أن يتشكل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد وتنتخب فيه اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ولبلورة هذه القيادة نقترح:

تشكيل **القيادة الموحدة** كما يلي:

يرأسها رئيس للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ورئيس للسلطة الفلسطينية.

يشارك في عضويتها كل من الإخوة رئيسيّ المجلسين الوطني والتشريعي والأخ رئيس الحكومة.

الأمناء العامون للفصائل أو من ينوب عنهم.

ثلاث شخصيات وطنية مستقلة.

مهماتها:

تعتبر قيادة جماعية مؤقتة، تتحقق فيها مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها وفقاً للآلية التالية:

قراراتها ذات الطابع الوطني والسياسي العام، وخاصة ما يتعلق بالتمثيل والعلاقات مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، ترسّمها وتتابع تنفيذها اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى قرارات اللجنة التنفيذية ذاتها.

قراراتها التي تتناول الشأن الداخلي الذي يقع ضمن دائرة السلطة، تتابع تنفيذها السلطة بهيئاتها ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي والقانون.

إن معالجتنا لهذا العنوان ليست مسألة اختيارية، إنما ضرورة سياسية وعملية، لأن النجاح في مواجهة الاحتلال وعدوانيته المتجددة، بخطط واستراتيجيات جديدة لا يمكن الرد عليه في التنازع والتنافر والإنفراد والتفرد والقطع، بل بالقدرة على توحيد طاقات الشعب الفلسطيني، بأعلى درجة من الفائدة والكثافة. هل هناك مهمة لها أولوية تتقدم الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني في ظل المخاطر التي تتهدد وجوده؟

السؤال الثاني.. أين تكمن المصلحة الوطنية في كل لحظة من لحظات الصراع؟ الأولوية والمصلحة الوطنية، تستغرق في مصلحة الشعب الفلسطيني وأولوياته قبل مصلحة هذا الفصيل أو ذاك، الوحدة تتوسع في ميدان الصراع والخلاف يضيق في أسلوب الحوار، لأن طريق الاستقلال والحرية والعودة يمر بالمؤسسة الوطنية الراسخة والجامعة والنظيفة والكفوءة والمقاومة.